

بیان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة في نيويورك يلقيه

الباحثة السياسية/ منيرة فواز الدعيج الصباح

في الجمعية العامة للدورة الـ73

الجمعة 2 نوفمبر 2018

بشان

البند 69: تعزيز حقوق الانسان

(تقرير مجلس حقوق الانسان)

السيد الرئيس،

إسمحوا لي بدايةً أن أهنئ السيدة/ ميشيل باشليت، على توليها منصب المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان متمنين لها كل التوفيق. كما نقدر جهود المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان السابق الأمير/ زيد بن رعد الحسين، في العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان خلال فترة ولايته.

إن مناقشة البند 69 ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، يعد من الأولويات التي يجب أن يتم متابعتها بشكل حثيث ودقيق، نظراً لما يشهده عالمنا من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بسبب الصراعات والنزاعات الدامية في الكثير من بقاع العالم، على الرغم من احتفالنا هذا العام بالذكرى الـ 100 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت تشكر مجلس حقوق الانسان على هذا التقرير الهام، وتشجع الشراكة والتعاون البناء من أجل تعزيز وصون حقوق الإنسان واحترام اختيار المبادئ والقيم المناسبة للمجتمعات. كما أنها ترفض محاولات فرض ثقافات ومبادئ على الشعوب تحت شعار حقوق الانسان، وتحث على مساواة كافة الحقوق في الاهمية ومنها، المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، و التنموية.

ان بلادي تدرك حجم التحديات والصراعات التي يواجهها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز وحماية الحقوق الاساسية للاشخاص بما يتفق مع كافة الصكوك والمواثيق الدولية ذات الصلة وحق الجميع في التنمية. كما تؤمن بلادي في الحق بالعمل وتوفير الغذاء والعلاج، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وجميعها لن تتحقق بمعزل عن السلم والامن الدوليين.

السيد الرئيس،

التزاماً بحقوق الانسان، أنشأت دولة الكويت العديد من المؤسسات والآليات الوطنية ذات الصلة، ومنها، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ولجنة شؤون المرأة بمجلس الوزراء، ولجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة، والديوان الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها. ولا يفوتنا ان نذكر بان الدستور الكويتي يحفظ كرامة الاشخاص وحقوقهم، فان هذا لا يمنع من تطوير الاوضاع مثل التوقيع على عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن تحسين جودة العمل والاعمال.

وفي هذا السياق، تدين دولة الكويت وبشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات على حقوق الانسان، واختراقات القانون الدولي من قبل كافة أطراف النزاعات في مختلف مناطق العالم، والهجمات التي تستهدف عمداً المدنيين في الاعمال العدائية، وتجنيد الاطفال، والعنف الجنسي والعرقي وغيره، والقتل والتشويه. كما تدين دولة الكويت استهداف المنازل، والمدارس، والمستشفيات، واماكن العبادة، والبنية التحتية، من قبل اطراف النزاعات.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت ان جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ومتشابكة، لذلك نجدد دعمنا لتعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الأعمال المنظمة لنهب الممتلكات الثقافية وتهريبها وسرقتها والإتجار غير المشروع بها. وانطلاقاً من ذلك، فإن بلادي عضو في مجلس إدارة صندوق "التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع" (ALIPH)، ونشيد بقرار مجلس الامن 2017/2347 بشأن الحفاظ على الآثار في مناطق النزاع، ونشيد كذلك بدور مجلس حقوق الإنسان وجهوده الرامية الى حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

ومن جانب اخر، وفي إطار التزام دولة الكويت في تنفيذ التوصيات المقدمة لها ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وحرصها على تعزيز التعاون القائم مع مجلس حقوق الانسان وآلياته، ستستقبل في أواخر شهر نوفمبر الجاري مقررة الامم المتحدة الخاصة بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

السيد الرئيس،

تشيد دولة الكويت، بجهود بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على تقرير ها حول الانتهاكات المرتكبة، وتقديمهم إحاطة لمجلس الأمن في الاسبوع الماضي، والتي تعد خطوة هامة في الطريق الصحيح للسعي لتحقيق المساءلة، كما اننا نتطلع الى اضطلاع المجلس بدوره بهذا الشأن.

كما تدين بلادي وبشدة، انتهاكات القوات الاسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، وتحديها لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، واستمرار احتلالها الاراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس حقوق الانسان الذي يدين انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي في سياق الإحتجاجات المدنية الواسعة النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والمطالبة بتحقيق دولي مستقل لهذه الإنتهاكات.

وفي الختام السيد الرئيس،

إن بلادي تعد تقرير ها الوطني الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري لمجلس حقوق الانسان في العام 2019، تأكيداً منها على اهتمامها وبشكل خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحث على ضرورة احترام المبادئ الواردة في الصكوك والمواثيق الدولية ذات الصلة، وتطالب المجتمع الدولي بتظافر الجهود والمزيد من المناقشات البنائة والتعاون فيما بينها.

وشكراً،